

إشكالات الأمن البيئي في الجزائر: نحو حوكمة بيئية مستدامة وتحقيق الأمن المجتمعي

*Environmental Security Problems in Algeria:  
Towards sustainable Environmental Governance and Social Security*



مسعود البلي<sup>\*1</sup>

<sup>1</sup> جامعة باتنة 1، (الجزائر)،

[messaoud.elbelli@gmail.com](mailto:messaoud.elbelli@gmail.com)

تاريخ الإرسال: 2020/07/24 تاريخ القبول: 2020/09/15 تاريخ النشر: 2020/12/01

\*\*\*\*\*

ملخص:

لم يعد مفهوم القوة لدى الدول يركز على قضايا الأمن الوطني والدفاع وحماية حدودها، من أي تهديدات خارجية، وإنما ارتبط في الآونة الأخيرة بتهديدات جديدة لها علاقة بالبيئة، يطلق عليها التهديدات البيئية، ظهرت بفعل التطورات التكنولوجية والسلوكيات البشرية السلبية، الناتجة عن الاستغلال الغير عقلاني للموارد الطبيعية؛ حيث تدهورت البيئة وأصبحت وسطاً محفوفاً بالمخاطر، وبسبب ذلك أعيد تعريف الأمن البيئي ليظهر كبعد من أبعاد الأمن الوطني ضمن الأمن الإنساني الشامل. تهدف الأوراق البحثية إلى تسليط الضوء على واقع وإشكالات الأمن البيئي في الجزائر بالتركيز على تحديات الحوكمة البيئية المستدامة، تكريساً للأمن المجتمعي.

كلمات مفتاحية:

البيئة؛ الأمن البيئي؛ حوكمة بيئية؛ الاستدامة؛ الأمن المجتمعي.

**Abstract:**

*The concept of power in countries no longer focuses on issues of national security, defense and the protection of its borders from any external threats, but rather has recently been associated with new threats related to the environment, called environmental threats, that have emerged due to technological developments and negative human behaviors, resulting from the irrational exploitation of natural resources ; As the environment deteriorated and became a risky medium, due to which environmental security was redefined to appear as a dimension of national security within the overall human security.*

*The research papers aim to shed light on the reality and problems of environmental security in Algeria by focusing on the challenges of sustainable environmental governance, to devote to community security.*

**Keywords:**

*environment; environmental security; environmental governance; sustainability; community security.*

\* المؤلف المرسل

الأمن البيئي ليس مسألة إقليمية جديدة، ولكنها مسألة مستعجلة على الصعيدين الداخلي والخارجي للحكومات؛ فالكوارث الطبيعية قد تفرض ضرائب وأعباء على الحكومات والاقتصاديات بشدة، فالمشغلات الصناعية والاستغلال الغير عقلاني للموارد، تؤدي إلى نتائج اقتصادية مكلفة، ناهيك عن تهديدات صحية، علاوة على ذلك يتفق معظم الخبراء والمراقبين أن التكلفة الحقيقية للكوارث مثل الأعاصير، والتغير المناخي كان مدفوعاً بأنماط التنمية وإنهاكها للموارد والبيئة على وجه الخصوص، والتخطيط الغير عقلاني للسياسات، وإهدار الأراضي ... الخ. كل هذه التحديات أثارت الشواغل المتعلقة بالصحة والرفاهية والجدوى الاقتصادية للمجتمعات في العالم.

إن العلاقة بين البيئة والأمن تمثل أهدافاً كبرى منذ 1980 من لدن عديد الخبراء وضمن مجموعات البيئة والمجتمع، من حيث رسم التوجهات الأساسية للحكومات ضمن محاور السياسة البيئية للمجتمعات، ومعالجة الآثار الأمنية المترتبة على التغير والأمن البيئي، وأمن المجتمع، ورسم المعالم الجديدة للمواطن الآمن، لاسيما بعد الحرب الباردة<sup>(1)</sup>.

كان قريباً هناك اعتراف بأن التأثيرات العالمية للتغير البيئي كاستنفاد طبقة الأوزون والتلوث العابر للحدود... الخ، لها آثار واضحة على المستوى الأمني بصفة خاصة، وهذا بدوره جعل السلطات العسكرية في العالم أن تدعوا إلى إعادة تقييم البعد الأمني واعتبار الأمن تقليدياً إذا كان مرادفاً للأمن القومي مع اثنين من أهدافه الرئيسية:<sup>(2)</sup>

1- الحفاظ على السلامة الإقليمية للدولة.

2- الحفاظ على الشكل المفضل للحكومة من خلال الوسائل السياسية والعسكرية.

سنتناول في هذا المقال سبل الاهتمام الموسع بالبيئة بالتركيز على واقع وإشكالات نظم البيئة في الجزائر وأهم الإجراءات التي اتبعتها الدولة على المستوى الوطني من أجل حوكمة أفضل لهذا القطاع، تحقيقاً للأمن المجتمعي لذا فالإشكالية المطروحة في هذا المقال تعالج: إلى أي مدى يمكن تحليل الواقع البيئي في الجزائر لتحديد التحديات الحقيقية التي تواجه الأمن المجتمعي، وما هي إمكانيات تجسيد حوكمة بيئية مستدامة وأمنة؟.

<sup>(1)</sup> حول هذا الموضوع أنظر:

-Cf.e.g. T.F. Homer-Dixon, **On the threshold : Environmental changes as Causes of Acute Conflict in: International Security**, Vol. 16, No.2(fall 1991), pp.76-116.

<sup>(2)</sup>Cf. GA Res. 38/161 (19 December 1983) 'process of preparation of the Environmental perspective to the year 2000 and Beyond'

- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في البحث في قضايا وإشكالات البيئة مع غيرها من القضايا التي تطرح في الوقت الراهن، كالديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية ومكافحة الإرهاب، والتي راجت بضاعتها واستوطنت في أجنداث دول كثيرة من العالم، بعد انتشار مذهب الحداثة الرأسمالية مع نهاية الحرب الباردة وانهييار المعسكر الاشتراكي، حيث تضمنت معادلة واحدة متسلطة قائمة على العلم والسياسة والرأي العام الدولي. من ثم جاء اهتمام هؤلاء الناشطين السياسيين كما الباحثين الأكاديميين بذلك الأثر البيئي المروع والمستمر، الذي يفوق كل تقدير أو توقع، نتيجة ما خلفه الحروب الحديثة على البيئة من تدمير وما ينعكس على باقي جوانب الحياة الإنسانية كما أن الأهمية القصوى للموضوع تتشكل من خلال التعرف على:

- تحديد الأمن البيئي كصمام أمان للأمن العام، في تلافي المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو البشرية بسبب العمليات التخريبية والجهل وسوء الإدارة والأخطاء الناتجة عن تصميم وتنفيذ المشروعات والتي تنشأ داخل الدولة أو عبر الحدود الوطنية.

- محاولة تشريح آليات الأمن البيئي كوسيلة هامة وحاكمة في مسألة حقوق الإنسان ضمن الحق في بيئة مستدامة، عن طريق استعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية، والتحديات البيولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي والصراعات الإقليمية، ومحاولة التعرف على مقاربة الأمن البيئي كدليل إرشادي لأساليب إدارة الموارد الطبيعية وتدوير المنتجات والنفايات بطرق تعزز الاستقرار الاجتماعي.

- الأمن البيئي والأمن المجتمعي ركيزتان ووثيقة ملزمة للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي وصمام أمان للعيش الإنساني المشترك، من التلوث والتدمير الممنهج من جهة وتأمين احتياجات المجتمع لتمكينه من تنفيذ خطط التنمية البشرية، من جهة ثانية مع مراعاة كفاية المخزون الطبيعي بمختلف أشكاله لدوام واستمرار عملية التنمية.

- الإطار المنهجي للدراسة:

يحتاج موضوع البحث في تحليلنا لمتغيرات الموضوع إلى نقد الواقع البيئي وإشكالاته في الجزائر إلى توليفة من المقترحات يمكن إجمالها في:

- المقاربة النقدية التحليلية:

تساعدنا هذه المقاربة في التعرف على موقع الأمن في السياسة العالمية، من حيث أهميته في تحليل المجالات الحيوية، خاصة بعد تجاوز المفهوم التقليدي للأمن القائم على فكرة حماية الدولة من التهديدات

الداخلية والخارجية، كذا تتوجه دراستنا إلى فسح المجال لاستخدام المقاربة النقدية لجوانب الأمن الموسع للوجود الإنساني ( الأمن الإنساني) والغير إنساني ( جوانب الأمن البيئي).

- المدخل البيئي: تم الاعتماد على المدخل البيئي في هذه الدراسة باعتباره أهم المداخل الأساسية في التحليل المتعلق بالمسائل البيئية، وتحليل أبرز المشاكل التي تؤثر بشكل مباشر على سلامة وأمن الوسط البيئي، الذي يعيش فيه، كما يركز هذا المدخل على تأثير المتغيرات الدولية على صنع السياسات العامة.

- مقارنة الأمن الإنساني: يعد مقرب الأمن الإنساني من أهم المقاربات التي تميّز النقاشات الأمنية المعاصرة حيث يعد مرجعية أساسية في مجمل السياسات، باعتباره يتماشى والمشهد الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة التي ميّزها بروز ظواهر سياسية واجتماعية وثقافية مستجدة: مثل تنامي التهديدات المرتبطة بحياة الإنسان كالعنف والفقر والمجاعة، الأمراض والأوبئة ... وغيرها، ما يساعد على فهم وإدراك هذه التهديدات على حياة الإنسانية جمعاء.

كما استدعت الدراسة استخدام المقرب المؤسسي، الذي يحيلنا إلى مدى قدرة المؤسسات على الاستجابة ومواجهة التأثيرات الداخلية والخارجية من خلال ترتيبات معينة ضمن العملية السياسية والسياسات العامة والقضايا التي تهم الإنسان ومدى فعالية هذه الإجراءات، وتحقيق التكامل والتشبيك الداخلي والخارجي أمام معضلة ما، ويتماشى مع المقرب المؤسسي من حيث التفاعلات والإجراءات مع مقرب الحكم الجيد، الذي يركز على قضايا الحكم وتأثير الفساد، وانعدام الفعالية في تسيير الموارد الطبيعية، واستنزاف الطاقات والمقدرات البشرية وتراجع الأداء الحكومي وجلب التهديدات من خلال سن سياسات ما، ما يستدعي تحسين الفعل الحكومي في التسيير عبر آليات ومعايير الشفافية والمساءلة والفعالية في الأداء وتحقيق الرضا العام استناداً على الحكم الراشد والعقلانية لمواجهة التحديات والتهديدات المتوقعة والمحتملة هذا ما يدعونا إلى إعادة ضبط لكافة المستويات والوظائف والإجراءات باستخدام مقرب الحوكمة البيئية: وعلى كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بآليات ومعايير وطرق للتدبير والتسيير والإدارة، خاصة على مستوى جانب المشاكل والصعوبات التي تسببها الظروف البيئية والتقلبات البيئية وما تخلفه من تأثيرات على الأفراد والمجتمعات ما يهدد بدوره أمن واستقرار الأفراد والمجتمعات والدول. لذا فاستدامة العيش وتحقيق الطمأنينة واستقرار البيئة يستدعي منا في هذه الدراسة توظيف مقرب الاستدامة البيئية وهو مقرب يعمل على دراسة الطرق والإجراءات لتحقيق التوازن البيئي وتحليل النظم الطبيعية وكيفية تنوعها، كما يركز على التطوير الاقتصادي والاجتماعي وكذا حماية البيئة، ناهيك على موازنة ذلك مع الأمن المجتمعي والإنساني الشامل بالقضاء على الجوع والفقر وتحسين معايير التعليم والصحة ومعالجة آثار تغير

المناخ والتلوث والعوامل البيئية الأخرى المحلية والعالمية، وإيجاد وسائل أكثر نجاعة لخلق وسط بيئي ومجتمع مستدام بيئيًا وتنمويًا.

## المبحث الأول

### الأمن البيئي، الأمن المجتمعي والاستدامة البيئية: مقارنة مفاهيمية نظرية

اعتبر علماء السياسة البعد البيئي كجانب من جوانب الأمن، وحددوا تأثير البيئة على أنها، جزء من القضية الأمنية، تم معه إعادة تعريف مفهوم (الوطني) كشبكة من شبكات الأمن الشامل وبشكل كامل، ففي عام 1980 أدخل مفهوم الأمن المشترك وإعطاء فكرة الأمن القومي منظورًا أوسع تضاف إلى الجوانب الأمنية التقليدية، وغيرها من التهديدات الغير تقليدية للأمن، على سبيل المثال التراجع الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، الخصومات العرقية والنزاع الإقليمي، والإرهاب الدولي، وغسل الأموال، والمخدرات والجريمة العابرة للحدود... الخ لذا عمدت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية إلى الربط في تقاريرها البيئية مع الأمن خاصة في تقرير بروتلاند عام 1987.

### المطلب الأول: البيئة والأمن

تعتبر البيئة المجال الحيوي للإنسان الذي يعد أساس الاستمرار والاستقرار، نظرًا لغناه بما يحتاجه من موارد متنوعة ساعدته على تطوير ابتكار وسائل معيشته والتكيف مع محيطه.

### الفرع الأول: مفهوم البيئة

يعود الأصل اللغوي لكلمة بيئة في اللغة العربية إلى المكان أي نزل وأقام به، والبيئة هي المنزل والحال والمباءة: المنزل أي مكان الذي أقام فيه<sup>(1)</sup>، والبيئة في المعجم الوسيط، جاءت بمعنى المنزل والحال ويقال بيئة طبيعية، وبيئة اجتماعية وبيئة سياسية<sup>(2)</sup>.

وتأصيلًا للمفهوم المذكور نجد في القرآن الكريم قوله تعالى: **وَأذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سَهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** <sup>□</sup> وقوله أيضًا: **وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانًا لَبِيتَ أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ** <sup>□</sup> <sup>□</sup>

(1) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، المجلد 1، القاهرة: دار الحديث، 2008، ص 171.

(2) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، المجلد 1، ط: 4، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص 75.

(3) سورة الأعراف، الآية: 74.

(4) سورة الحج، الآية: 26.

أما مفهوم البيئة اصطلاحاً فيعني: « ذلك الوسط أو المجال الذي يعيش فيه الإنسان، فيتأثر به ويؤثر فيه، وهذا المعنى يقابله مصطلح Environment في اللغة الفرنسية التي تعني مجموعة الظروف الطبيعية للمكان، الذي يشتمل على الماء والهواء والأرض والكائنات الحية المحيطة بالإنسان<sup>(1)</sup> وجاء تعريفها أيضاً بأنها المحيط الطبيعي والصناعي الذي يعيش فيه الإنسان، بما يحتويه من هواء وماء وتربة وكائنات حية ومنشآت أقامها الإنسان لإشباع حاجاته المتزايدة<sup>(2)</sup>.

وعليه فإن معنى البيئة يشير إلى ذلك الوسط الذي يعيش فيه الإنسان بمكوناته المادية والطبيعية خدمة لحياته كونها المورد الأساس، لكل أشكال الحياة، فهي الهواء الذي يتنفسه لعيشه، وهي الأرض الذي يزرعها للأمن الغذائي، وهي مصدر المياه والحيوانات والنباتات، والبيئة في صورتها الأساسية الموازنة بين الإنسان والحيوان والنبات<sup>(3)</sup>.

يعرفها كذلك " ألان بومبارد Alain Bombard " في كتابه الاستقصاء الأخير " La dernière Exploration " بأنها دراسة التوازن بين الأنواع الحيوانية، والنباتية والمعدنية، مشيراً إلى وجود تناقضات في علم البيئة<sup>(4)</sup>.

### الفرع الثاني: الأمن البيئي

لقد أصبحت الكوارث البيئية من أهم مصادر التهديد للأمن الإنساني، وهذه الكوارث البيئية من الممكن أن تكون كوارث طبيعية مثل: السيول الجارفة، حرائق الغابات، أو كوارث بيئية من صنع الإنسان، مثل تلوث الهواء والمياه وارتفاع درجات حرارة الأرض ... الخ، إلا أنها جميعاً من الممكن أن تكون ذات آثار خطيرة على الأمن الصحي أو الغذائي، أو حتى الأمن الشخصي للإنسان، وقد جاء في تقرير التنمية الإنسانية التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الصادر في سنة 1994 ذكر سبعة محاور لتحديد مفهوم الأمن الإنساني وهي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي<sup>(5)</sup>.

يعتبر عالم السياسة البريطاني "باري بوزان" أحد كبار المنظرين للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، والذي ساهم ضمن مدرسة كوينهاجن ودراسات وأبحاث السلام، في توسيع مفهوم الأمن والذي اعتبر من بين المنظرين المنتمين للمدرسة الإنجليزية الواقعية والواقعية ما بعد البنيوية، حيث يرى باري بوزان في هذا

<sup>(1)</sup> عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، ط1، الجزائر: دار الخلدونية، 2010، ص.34.

<sup>(2)</sup> علي مخلف، الإدارة البيئية والحماية الإدارية البيئية، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص.31.

<sup>(3)</sup> فرحات غول، أثر الاهتمام بالبيئة والعمل بالمواصفات العالمية للبيئة (iso14000) على تنافسية المؤسسات، مجلة جديد الاقتصاد، ع: 02 ديسمبر 2007، ص.150.

<sup>(4)</sup> عامر محمود طرف، إرهاب التلوث والنظام العالمي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، 2002، ص.15-16.

<sup>(5)</sup> تقرير التنمية الإنسانية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 1994، في تقرير منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم، 2010.

السياق أن إدراك معاني الأمن مرتبطة بثلاث زوايا: السياق السياسي للمفهوم وأبعاده المختلفة وأخيراً الغموض والاختلاف في تطبيقات المفهوم في حقل العلاقات الدولية<sup>(1)</sup>. لذا فمفهوم الأمن حسب باري بوزان هو العمل على التحرر من التهديد وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي، ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى للبقاء هو الأمن لكنه يتضمن حدًا معقول من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود<sup>(2)</sup>.

إن الأمن البيئي مشروع قديم وليس في مضمون الحداثة التي انتهجتها الأدبيات الحديثة، فالإسلام نادى صراحة بعدم التخريب والفساد، في قوله تعالى: **أَوَلَا تُقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ** □،<sup>(3)</sup> ويقول تعالى أيضاً: **أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ** □<sup>(4)</sup>. فالبيئة على هذا النحو هي أمانة لدى الإنسان وجب الحفاظ عليها وحمايتها من التدمير والإسراف بما يحقق الشعور بالاطمئنان والأمن<sup>(5)</sup>.

ظهر مفهوم الأمن البيئي من تطور مفهوم الأمن الوطني ويتميز هذا المفهوم عن باقي المفاهيم كالتنمية المستدامة، الحوكمة البيئية ... إلخ.<sup>(6)</sup>، فالنقاش حول الأمن البيئي يعود إلى سنوات الثمانينات بالتحديد مع حركة "توسيع الأمن" وما صاحبها من مظاهر سياسية وأكاديمية، إلى غاية بداية التسعينيات، حيث أصبحت فكرة الأمن البيئي متضمنة في التقارير العالمية مثل تقرير "بروتلاند" ونقاشات الأمم المتحدة حول الأمن البيئي، خاصة مع فترة تزايد القلق بشأن تغير المناخ وتناقص مساحات الغابات في العالم وارتفاع درجة حرارة الأرض، في نفس الوقت ظهور دعاوى إعادة التفكير في الأمن البيئي العالمي.<sup>(7)</sup> وإعادة التفكير في التنمية تخفف من حدة الفقر، من دون الإضرار بالنظم الإيكولوجية، والاستنزاف اللاعقلاني للموارد هذا مع عدم الاستقرار السياسي والنزاعات في مناطق من العالم على وسائل العيش والموارد النادرة كالمياه وبالتالي أصبحت قضايا البيئة تأخذ مكاناً مميّزاً في الأجندات السياسية<sup>(8)</sup>.

<sup>(1)</sup> خرموش اسمهان، الأمن المجتمعي مدخل لبناء الأمن الإنساني، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز العربي الديمقراطي ألمانيا، عدد: 04 جوان، 2018، ص. 88.

<sup>(2)</sup> Barry Buzan, **Old Whoever and jaap the wild security**, a new framework for analysis, 2011, p.122.

<sup>(3)</sup> سورة الأعراف، الآية: 56.

<sup>(4)</sup> سورة الأنفال، الآية: 27.

<sup>(5)</sup> منى طواهرية، نحو مقارنة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد: 11 جويلية 2017، ص. 160.

<sup>(6)</sup> Jhon, Barnett, **The meaning of environmental security : ecological politics and policy in the new security era**, USA : Zed Books, 2001, p.23.

<sup>(7)</sup> Simon, Dalby, **environmental security, Security Studies**, 1st ed, USA; Rutledge, 2008, p.261.

<sup>(8)</sup> Simon, Dalby. Ibid, p. 262.

عمومًا يمكن القول أن الأمن البيئي ظهر كمفهوم رئيسي في الدراسات الأمنية بسبب:

- تطور الحركات البيئية في الدول المتقدمة فترة الستينات.
- التغيير في الظروف الإستراتيجية خاصة منها ما تعلق بفترة نهاية الحرب الباردة.
- السعي إلى إعادة النظر في مفهوم وتطبيقات الأمن من وجهة نظر بيئية.
- تزايد الاعتراف بالتهديدات التي يفرضها التغيير البيئي على الأمن الإنساني<sup>(1)</sup>.

إن الأمن البيئي عبارة عن « وثيقة ملزمة للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي من التلوث، وتأمين احتياجات المجتمع، لتمكينه من تنفيذ خطط التنمية الإنسانية، مع مراعاة كفاية المخزون الطبيعي بمختلف أشكاله، لداوم واستمرار عملية التنمية فهو وسيلة هامة وحاكمة في مسألة حقوق البيئة المستديمة، وحق من حقوق الإنسان، التي تشمل استعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية والتخفيف من ندرة الموارد، والتدهور البيئي والتهديدات البيولوجية »<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثالث: الأمن المجتمعي

يعتبر الأمن المجتمعي واحدًا من أهم عناصر الأمن الإنساني، من حيث تجاوز الفكرة التقليدية في اعتبار الأمن المجتمعي مجرد قطاع تابع للدولة إلى ضرورة اعتباره كيانًا قائمًا بذاته، نتيجة الغنى في الخصائص المميزة للمجتمع من حيث اللغة والثقافة والمعتقدات والهوية ... والتي تقع تحت كنف الموضوعات التي يربطها الأمن المجتمعي باعتباره واحدًا من الأبعاد التي تعمل بمعزل عن بعضها البعض، فكل بعد من أبعاد الأمن الإنساني الشامل يمثل نقطة مركزية في المسألة الأمنية وطريقة لترتيب الأولويات غير أنها تندرج مجتمعة شبكة قوية من الترابط.

الأمن المجتمعي يخلق توازن فعلي بين الخصوصية ( الثقافية، الدينية، اللغوية، العرقية)، ويعمل على بناء منطلق الاندماج والتمكين للمواطنين في بناء مجتمع تعددي عادل<sup>(3)</sup>. إذن فالأمن المجتمعي من منظور الأمن الإنساني، فيقصد به إرساء الخصوصيات دون تهميش أو إقصاء، من خلال عدالة الفرص للجميع، وخلق آليات متعددة لضمان العدالة المجتمعية وتعزيز سبل مساهمة المجتمعات في حماية تجانسهم<sup>(4)</sup>.

(1) Jhon, Barnett, op, cit.p.194.

(2) بوسطيلة سمرة، "الأمن البيئي : مقارنة الأمن الإنساني"، رسالة ماجستير في الدراسات الإستراتيجية والأمنية، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013، ص.06.

(3) خرموش، مرجع سابق، ص.89.

(4) أمحمد برقوق، النظريات الأمنية والتهديدات في منطقة الساحل: تحولات مفهوم الأمن الإنساني، 2012، ص.08. عبر الرابط:



وعليه وجهة نظر الحماية المجتمعية يركز على التنوع والتمايز والتقوية من كل المخاطر والتهديدات، ففي ظل النظام الدولي المعاصر، الأمن المجتمعي أصبح مرتبط أكثر بمدى قدرة المجتمعات على الحفاظ على سماته الخاصة وفي سياق الظروف المتغيرة والتهديدات الفعلية أو المحتملة لذا فالتوسع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة، والأوبئة، وتدهور الغطاء النباتي واختلال توازن البيئة مع ارتفاع درجات حرارة الأرض وشح المياه ... الخ كلها تؤدي إلى التأثير السلبي على مختلف نواحي حياة البشر، مما يهدد البقاء ومن ثم الأمن الإنساني بشكل عام.

إن التهديدات والمشاكل والصراع من أجل البقاء، والخوف من المستقبل هي كلها مشاكل تدخل في نطاق المعضلة الأمنية المجتمعية، مما يستدعي التدخل وإضفاء الطابع الأمني عليها حفاظاً على المكتسبات وتفادياً لفقدان قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللعبة الثقافية، والهوية الوطنية، والدينية، والعادات والتقاليد، فتهديد الأمن المجتمعي تبعاً للتهديدات التي تلحق بأبعاد الأمن الإنساني ككل، يؤدي إلى توقف كل الأنشطة الإنسانية خاصة ما تعلق بأمن الإنسان وهي الاهتمامات الملحة للأمن الإنساني الشامل عبر العالم<sup>(1)</sup>.

لقد جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعريف أمن الإنسان ( سلامة الفرد وضمان حريته) وهذا عن طريق ضمان الحماية من الاستنزاف البيئي زيادة عن الحماية من الفقر، والمرض، وانتهاك حقوق الإنسان والنزاعات والعنف والقمع، فالأمن المجتمعي يتوقف على باقي الأمور (القطاعات الخمسة: السياسي، البيئي، العسكري، الاقتصادي، الثقافي)<sup>(2)</sup>.

بناءً على ما سبق فإن الأمن البيئي والأمن المجتمعي عاملان أساسيان في الحفاظ على استمرارية وبقاء الإنسان. فتطور وتفاقم المشكلات البيئية جعل العلاقة بين الأمن البيئي وحقوق الإنسان ( الحق في بيئة نظيفة ومستدامة، الحق في الحياة ... الخ) من الاهتمامات العالمية في الوقت الراهن، انطلاقاً من أن حقوق الإنسان والبيئة مترابطان، فالحياة والسلامة الشخصية تعتمد بالأساس على حماية البيئة<sup>(3)</sup>.

بالمقابل نجد أن حقوق الإنسان لا يمكن حمايتها إلا إذا كان كل الناس يعيشون في بيئة صحية، على هذا الأساس فالتمتع الفعلي والكامل بحقوق الإنسان مرهون بضرورة وجود بيئة سليمة آمنة ومستدامة كشرط ضروري لاستمرار الحياة وأي تهديد يمس ويضر بالبيئة يعد تعدياً على حق الإنسان في بيئة صحية

<sup>(1)</sup>Mahboub Al-Haq, **United Nations Human report**, Development report, UNDP, 1994, p.03.

<sup>(2)</sup>Jessica, Tuchman Mathews, **Redefining Security** 1989, **Foreign affairs**.p.05-06.

<sup>(3)</sup>جعفري مفيدة، "البيئة والأمن"، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2013-2014، ص.04.

وآمنة له وللأجيال القادمة.<sup>(1)</sup> وهذا ما نصّت عليه المواثيق الدولية خاصة الميثاق الإفريقي الذي أكد صراحة على أن الأمن البيئي مرتبط بوجود أمن صحي مستدام، وبيئة نظيفة خالية من أي تهديد.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني: الأمن البيئي والحوكمة البيئية المستدامة

تمثل التهديدات البيئية أبرز التحديات التي تواجه الأفراد والمؤسسات والدول، نتيجة الأوضاع البيئية المتزايدة والمخاطر التي تهدد أمن وسلامة الكائنات الحية بما فيها الإنسان، فإذا كان الأمن البيئي هو الحفاظ على الوسط البيئي بمختلف الآليات المؤسسية ضمانةً للعيش المستدام، فإن النظام البيئي المستدام هو الحفاظ على قاعدة من الموارد الطبيعية من الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة والناضبة، من خلال التنوع الحيوي، الاتزان الجوي، إنتاجية التربة والأنظمة الطبيعية الأخرى التي لا تضاف عادة كموارد اقتصادية<sup>(3)</sup>.

لذا سارعت الدول إلى تبني آليات وخطط للتصدي لهذه المخاطر واشتراك كل الفاعلين لإنقاذ وإصلاح الممارسات الخاطئة تجاه البيئة لضمان حياة أكثر أمناً وصحة، فنجد العلاقة بين البيئة والتنمية ثابتة ومتكاملة في ظل وجود اقتناع تام بأن المشكلات البيئية لا يمكن فصلها عن باقي القطاعات والأبعاد الأساسية للاستدامة حيث تتلخص في أنها « آليات مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد حفاظاً على حقوق الأجيال اللاحقة من كل أشكال الاستنزاف» فعلى الصعيد البيئي هي الاستخدام الأمثل للأراضي والموارد المائية استخداماً عقلانياً مما يزيد من فرص البقاء، وعلى هذا الأساس فإن البيئة والاستدامة البيئية أمران مترابطان، يعزز كل منهما الآخر ويدعمه<sup>(4)</sup>.

كل هذا يبرز الارتباط الوثيق بين تحقيق الأمن البيئي والاستدامة البيئية، إذ تمثل حماية البيئة الهدف الأول لبرنامج التنمية المستدامة، بحيث يتم التوازن بين احتياجات الإنسان وبين طاقة تلك النظم وقدرتها على الاستمرارية والعطاء.

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه، ص. 94-95.

<sup>(2)</sup> مبادئ الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، المؤرخ في 21 أكتوبر 1986، منظمة الوحدة الإفريقية، المادة: 24.

<sup>(3)</sup> العايب عبد الرحمان، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2010 - 2011، ص. 25.

<sup>(4)</sup> كمال محمد منصور وجودي محمد رمزي، المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07-08 أبريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص. 57.

وعليه فمعظم المشاكل التي تنتج عن سوء الأداء البيئي للمؤسسات وإدارة التحديات المتعلقة بالحماية أدت إلى ظهور مفهوم الحوكمة البيئية بشكل بارز والتي تعني مجموعة من القواعد والضوابط التي يتم بموجبها إدارة القطاعات والرقابة عليها»<sup>(1)</sup>.

حيث يرتكز المفهوم وفق هذا التوجه على:

- السلوك الأخلاقي: أي ضمان الالتزام الأخلاقي تجاه القضايا والمصالح المشتركة.

- الرقابة والمساءلة: وذلك من خلال تفعيل دور الفاعلين وأصحاب المصلحة للإشراف والرقابة على أعمال المنظمات والمؤسسات التي تعنى بالقضايا البيئية.

- إدارة المخاطر: أي وضع نظام لإدارة المخاطر<sup>(2)</sup>.

مما سبق يمكن القول أن الحوكمة البيئية المستدامة تعني مجموعة الإجراءات والآليات التنظيمية لقطاع البيئة، وترشيد تعامل الإنسان مع بيئته في الاستغلال ومختلف الأنشطة، فهي عبارة عن كل ترابط بين مجموعة من الفواعل الرسمية والغير رسمية<sup>(3)</sup>.

كما يرى البعض أن تكريس الأمن البيئي يحتاج إلى نظام صارم وشامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من الترشيد والمساءلة والمسؤولية من أجل بيئة آمنة ومستدامة بدءًا بالسلوك الفردي وصولاً إلى المستوى العالمي. كما تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية<sup>(4)</sup>. أخيرًا ولكي يتحقق الأمن البيئي المستدام من الناحية النظرية يرى الباحثين في مجال البيئة وجوب توفر المبادئ الأساسية لضبط وعقلنة آليات تسيير القطاع البيئي، والذي يدعى بالحوكمة البيئية، ومن بين هذه المبادئ نجد:-

1- أن السياسات البيئية يجب أن تعكس المحافظة على تنمية الحاجات المجتمعية، مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع، والعدالة بين الأجيال وتمكين النوع الاجتماعي.

<sup>(1)</sup> غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، الأردن: دار الحامد للطباعة والنشر، 2015، ص ص 16-19.

<sup>(2)</sup> محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة دكتوراه تخصص علم الإجرام وعلم العقاب، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 24.

<sup>(3)</sup> أسماء سلامي، الإعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة: الواقع والمأمول، مجلة دراسات وأبحاث، عدد: 25 ديسمبر 2016، ص 07.

<sup>(4)</sup> خديجة نصري، مظاهر الهندسة المؤسسية للحوكمة البيئية العالمية، رسالة ماجستير، تخصص: إدارة دولية، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012، ص 13.

2- تنظيم الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها، من خلال تبني نظام للتنمية المستدامة للحد من الاستخدام المفرط للموارد الغير متجددة وتدهورها.

3- يجب أن تضمن الرشادة البيئية أن يكون الإنسان محور أي نشاط حقيقي وفعال في قطاعات الاستدامة الشاملة، خاصة قطاع البيئة<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: ثنائية الأمن البيئي والأمن المجتمعي المستدامين

يقوم الأمن البيئي المستدام على مبادئ وآليات تسييرية تخضع لمنطق الحكم الجيد، من جهة ومساهمة كل الأطراف في تسيير الشؤون العامة، وفق مبدأ المصالح العامة بمفهومها الواسع وباشتراك المواطنين في اتخاذ قرارات بيئية سليمة من جهة أخرى ضماناً لأمن مجتمعي حقيقي وشامل، فالحكم الجيد هو الذي يتيح الفرصة للجميع في المبادرة بـ:

- وضع أسس علمية لكل نشاط أو عمل.

- تبادل المعلومات حول النشاطات والسياسات ومواجهة النتائج المترتبة عنها.

- إعداد سياسات بيئية، تأخذ في الحسبان تأثير باقي النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- ترجمة السياسات البيئية إلى برامج عمل لكل الفاعلين ضمن قواعد قانونية، وتكليف المؤسسات بتنفيذها على أرض الواقع ومراقبتها.

- ربط الإجراءات أو التدابير التي تهدف إلى حماية البيئة بمختلف المؤسسات وإدراجها ضمن أولويات

الأمن المجتمعي<sup>(2)</sup>.

بالتالي فإن الأمن البيئي المستدام أصبح من أساسيات الحكم الجيد وضمن محاور الأمن المجتمعي والأمن الإنساني بشكل عام حيث أن إجراءات حماية البيئة (قانونية، مؤسساتية، اقتصادية، تكنولوجية، إدارية، ... الخ)، هي إجراءات دائمة لجهود الدول على المستوى المحلي والعالمي في إرساء ثقافة بيئية تتسم بالعقلانية، فإذا كان الأمن البيئي هو حماية الطبيعة والبيئة والمصالح الحيوية للمواطنين والمجتمع والدولة من التأثيرات الداخلية وكذا الاتجاهات السلبية في عمليات التنمية فإن تهديد صحة الإنسان والتنوع البيولوجي وأداء النظم الإيكولوجية المستدامة قد تؤدي إلى عدم استمرارية الحضور البشري. فالإشارة إلى الربط بين البيئة والأمن والإنسان تكون أبعاد العلاقة متداخلة من أجل الإنسان بالدرجة الأولى، فقضايا

<sup>(1)</sup> مهني وردة، دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد: 24 جوان 2017.

<sup>(2)</sup> غربي عزوز وسارة عجرود، الحوكمة البيئية، مقارنة مفاهيمية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد: 13، جويلية 2018.

الأمن البيئي كلها تربط العمليات الأساسية التي تؤثر في المحيط الحيوي وذات الصلة المباشرة بالأنشطة البشرية ويمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:<sup>(1)</sup>

فروع الأمن البيئي	قابلية التعرض للخطر	آليات تحقيقه
- الأمن البيئي الغذائي	- المجاعات والفجوات الغذائية	- ضبط اقتصاديات البيئة
- الأمن البيئي الهوائي	- التلوث الهوائي والأوبئة	- ضبط جودة النشاطات الصناعية والإنتاجية.
- الأمن البيئي المائي	- العجز المائي والندرة المائية والجفاف.	- ضبط استغلال وترشيد المياه
- الأمن البيئي الصحي	- الأمراض والأوبئة الفتاكة	- ضبط معايير الصحة المجتمعية
- الأمن البيئي الاقتصادي	- تدني مستوى المعيشة	- ضبط وإدارة النشاطات الاقتصادية وآليات خلق الثروة.
- الأمن البيئي المجتمعي	- عدم الاستقرار والحراك السكاني	- التمكين والرفع بين قدرات الأفراد اقتصاديا.
- الأمن البيئي الثقفي	- التخلف والجهل والمرض	- التوعية والتنشئة الاجتماعية، والتربية البيئية.

من هنا يتضح أن الأمن البيئي متصل بالموارد، والأمن المجتمعي والأمن الاقتصادي، فهو مفتاح قضايا العالم المعاصر من حيث أن أمن البيئة من أمن المجتمع بصفة عامة، ومن قضايا الأمن الإنساني.

وكما يرى بوزان في كتابه " الشعب، الدولة والخوف إلى نهج رؤى أكثر شمولية إلى القضايا، وإعادة توجيه الأجوبة نحو التهديدات الجديدة، ففي البلدان الصناعية أيضا تشكل النزاعات البيئية والتلوث الناتج عن الأمطار والهجرة البشرية تهديدات تفوق تهديدات الأمن الوطني<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> سليم قسوم، الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن جواب المناظرات في الدراسات الأمنية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد: 39-40، 2013

<sup>(2)</sup> توفيق بوستي، مدرسة كوبنهاغن: نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، مجلة دراسات إستراتيجية، عدد مارس 2019.

## المبحث الثاني

### واقع الأمن البيئي في الجزائر ورهانات الحوكمة البيئية المستدامة: مقارنة الأمن المجتمعي

مع ازدياد الاهتمام بقضايا التلوث البيئي، والتهديدات التي أفرزتها تدخلات الإنسان السلبية وسلوكاته غير المسؤولة، إضافة إلى المؤسسات، وضعف آليات التدخل والمراقبة، باعتبار أن التنمية وقضاء الحاجة والمنفعة بأقصى سرعة ممكنة وبأقل التكاليف، دون الاهتمام بما تخلفه هذه المظاهر من سلبيات على الأرض وعلى الإنسان، هذا ما جعل الدولة الجزائرية تقوم بتدخلات في مجال حماية البيئة.

### المطلب الأول: واقع البيئة في الجزائر

تعتبر الدولة أحد أهم الفواعل في إطار التفاعل مع البيئة وآليات حمايتها عن طريق ممارسة السلطة العامة، وإعداد أدوات السياسة البيئية على الصعيد المحلي والتفاعل الإقليمي والدولي، وتنفيذ هذه السياسات ومراقبتها وتحليل نتائجها مع باقي الفاعلين إلى جانب إقرار القوانين والتشريعات البيئية وإبرام المعاهدات والاتفاقيات المحلية والدولية.

بالرغم من كون الجزائر إحدى كبرى الدول في إفريقيا إلا أن مواردها الطبيعية الهائلة لم يتم مراقبة استغلالها وتدهورها بالوسائل والجهود المطلوبة نتيجة عدم خضوعها لتقييم النتائج وتحسين هذه السياسات، فظاهرة التلوث البيئي في الجزائر في تزايد وبشكل ملفت للانتباه، حيث أن تلوث الهواء مثلاً هي أخطر المشاكل البيئية التي تهدد الجزائر نتيجة الزيادة في قطاع النقل وحرق النفايات على مستوى البلديات والنفايات الصناعية خاصة في المدن الكبرى والذي يتسبب سنوياً في إصابة 353000 حالة التهاب شعبي و544000 حالة إصابة بالربو وقد بلغت الكلفة البيئية حوالي 0,9% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(1)</sup>.

إن الوضع السكاني وتزايد التركيبة السكانية وما ينجر عن ذلك من سوء استغلال للمدن والتهديدات على التوازن البيئي، كل هذا القصور قد أدى إلى زيادة في الإعمار وبناء المدن دون احترام الشروط البيئية، وهذا بدوره يتمثل في انكماش مساحات الغابات واتساع مساحات الصحاري، وتأثر التربة وتدهور المراعي، وأنواع الأحياء التي تختفي وكذا مصايد الأسماك المنهارة<sup>(2)</sup>، إضافة إلى ذلك فالتهديدات أصبحت تشمل كذلك ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون، وانخفاض طبقات المياه الجوفية وارتفاع درجات الحرارة وجفاف الأتهار... الخ<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup>خلادي سمية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجماعات المحلية بالجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012-2013.

<sup>(2)</sup>Mostefa Khaiati, démographie et population, Alger : OPU, 1996, P 09.

<sup>(3)</sup>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000.

مع مرحلة الثمانينات إلى غاية بداية التسعينات عرفت الجزائر مشاكل اقتصادية كانخفاض سعر البترول وتدهور الوضع الاجتماعي وارتفاع نسبة البطالة وعودة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه في الأحياء والمناطق الحضرية، فنوعية الهواء في الجزائر عرفت عدة اختلالات خاصة تلك المنبعثة من عدد كبير من الأنشطة خاصة عوادم السيارات، والأنشطة الصناعية، المخلفات المنزلية والزراعية، التدفئة المنزلية، حرق النفايات الصلبة في الهواء الطلق<sup>(1)</sup>.

كما أن إنشاء مناطق التوسع الصناعي خاصة في الشريط الساحلي وأخرى في المناطق الزراعية، بطريقة عشوائية دون مراعاة للشروط والمناهج التكنولوجية الأقل تلويثا والأكثر تلويثا للطاقة والمواد الأولية والمياه، وعدم توفير أجهزة كشف ومكافحة التلوث كان له نصيب من تهديد البيئة وتعريضها للمخاطر<sup>(2)</sup>.

إضافة إلى ما سبق تعاني الجزائر من مشكلة تبذير وسوء استغلال موارد المياه، والتسربات والسقي العشوائي، واختلاط المياه النقية بمياه الصرف الصحي مما أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة عن طريق المياه كالتييفويد والمالاريا والكوليرا<sup>(3)</sup>.

كما أن إنتاج المياه القذرة الحضرية والذي يقدر بـ 600 مليون م<sup>3</sup> سنويًا يعد مشكلًا يؤرق الحكومة الجزائرية، حيث تقدر نسبة صرف المياه العمومية ما يعادل 85%، خاصة في الوديان ما يشكل تهديدًا خطيرًا على نوعية المياه السطحية، فهناك أجزاء هامة من الوديان تعاني من التلوث مثل (تافنة، المكرو، الشلف، الصومام، السيبوس)<sup>(4)</sup>. فالأنشطة الصناعية ساهمت بقدر كبير في انتشار تلوث المياه وبخاصة مياه البحر نتيجة قربها من السواحل دون معالجة مسبقة، إضافة إلى ما تخلفه السفن وناقلات النفط من مشاكل بيئية تهدد الثروة السمكية.

إن أكبر التحديات التي تواجه البيئة في الجزائر ولها آثار على تسيير أضرارها يمكن إجمالها في:<sup>(5)</sup>

### الفرع الأول: التصحر

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الديوان الوطني للإحصاء، تقرير عن الجزائر في أرقام، 2004، ص.51.

(2) أحمد ملحة، الرهانات البيئية في الجزائر، الجزائر: مطبعة النجاح، 2006، ص.210.

(3) أسماء رزاق، آليات تمويل سياسة حماية البيئة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007 - 2008.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000، ص.30.

(5) زرواط فاطمة الزهراء وجهاد بن عثمان، التقييم الاقتصادي للتلوث البيئي وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، عدد: 04، 07، 2014، ص.108.

أصبحت مشكلة التصحر قضية استعجالية بالنظر إلى أبعادها الخطيرة على المدى البعيد، خاصة تدهور الأراضي الذي يؤدي إلى التأثير على الإنتاج الزراعي، المراعي، الغابات ومن ثم الاقتصاد الوطني ككل، حيث أن 44 % أي 9 ملايين هكتار من الأراضي المزروعة هي مهددة بالتصحر، وهذا بسبب الانتقال من الأنماط التقليدية لتربية الماشية والزراعة إلى الأنماط الحديثة، ضف إلى ذلك الرعي الغير مراقب وغيرها إذا لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لعلاج هذه المشاكل.

- النفايات: تشكل النفايات الصلبة، والمنزلية بخاصة أكبر مشكلة تواجهها الجزائر بسبب تغير أنماط المعيشة وكذا التطور في ميدان التصنيع والاستهلاك وتزايد الأنواع المختلفة للنفايات كمًا ونوعًا، وهذا كله يعتبر مصدرًا رئيسًا لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها السمية، وتشويهاها للمنظر العام.

### الفرع الثاني: التملح، نوعية التربة والنطاق النباتي

يعتبر التملح ظاهرة تصيب السهول الزراعية للغرب الجزائري وبعض مناطق الجنوب الشرقي، ناهيك عن ارتفاع المياه، كل هذا يتسبب في صعود الحقول الجوفية وتزايد الملوحة واتساعها. كما أن أكبر التحديات الحالية للتربة بالنسبة لحالة الجزائر هو تأثيرها بالتطور الصناعي والبيولوجي والنقل البري والبحري والجوي وما ينتج عنه من أضرار نتيجة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ناهيك عن أن مجمل الأراضي المستغلة للزراعة لا تتعدى مساحتها ما نسبته 18,75 % وتوجد مجملها في المناطق الساحلية وهي عرضة للتدهور والانجراف والتصحر<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثالث: الانجراف الناتج عن عمل الرياح

يُصيب بصفة رئيسية المناطق الجافة، ونصف الجافة، ومع مرور الوقت أصبح لهذه الظاهرة أبعاد واسعة، حيث يحتمل أن تتصحر حوالي 500,000 هكتار من أراضي المناطق السهبية، كما أن 07 ملايين هكتار مهددة مباشرة بهذه الظاهرة مما يؤدي إلى التقليل التدريجي للغطاء النباتي في المناطق تلك وإلى تجريد الأراضي من تربتها بفعل الرياح<sup>(2)</sup>.

المطلب الثاني: رهانات تسيير وحوكمة البيئة في الجزائر: آفاق تكريس الأمن البيئي المستدام

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000، ص 25.

(2) نفس المرجع، ص ص. 26-27.



أولت الحكومة الجزائرية اهتمامًا بالبيئة من خلال القيام بعدة إجراءات نذكر منها الإجراءات المؤسساتية والتشريعية وأخرى اقتصادية وتكنولوجية<sup>(1)</sup>، هذا كله من أجل إدارة بيئية، كما تماشى ذلك مع الإجراءات والشروط التي من شأنها إضفاء الحكم الجيد على أعمال الحكومة كالمشاركة والشفافية والمساءلة واللامركزية، ودولة الحق والقانون ... إلخ لإنجاح الإصلاحات والسياسات الاقتصادية كما زاحم ذلك في فترات لاحقة مفاهيم أكثر دقة في تعاملها مع قطاعات السياسات العمومية، كالخصخصة والتحول الديمقراطي وقضايا المجتمع المدني، كقضايا لتحقيق التنمية، وقد اعتبر البنك الدولي عام 1992 الحكم الراشد أو الحوكمة أو الرشادة، الطريقة التي يتم من خلالها إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق التنمية واستدامة البيئة الداعمة لها<sup>(2)</sup>.

لذا نجد أن مفهوم الرشادة البيئية أو الحوكمة البيئية تعني كيف يتم التعامل داخل المجتمعات مع المخاطر والمشكلات البيئية المستجدة، أو هي التفاعل بين المؤسسات الرسمية وباقي الفواعل المجتمعية في مجال تحديد المخاطر البيئية وكيفية التصدي لها وذلك من خلال وضع سياسات وبرامج وخطط بيئية تعمل على تنفيذها<sup>(3)</sup>.

#### الفرع الأول: الإجراءات المؤسساتية في مجال البيئة

بدأ الاهتمام بالبيئة مبكرًا في الجزائر، حيث بعد المشاركة في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 تم إنشاء اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974 كهيئة استشارية وكانت أول جهاز مركزي لحماية البيئة، ثم انتقلت مهمة حماية البيئة بين العديد من الهيئات والأجهزة إلى أن تشكلت وزارة البيئة والطاقات المتجددة، حيث حدد فيما بعد المرسوم التنفيذي رقم 17-364 المؤرخ في ديسمبر 2017 صلاحيات وزير البيئة والطاقات المتجددة تحت وصاية الوزارة<sup>(4)</sup>.

بالإضافة إلى وزارة البيئة والطاقات المتجددة حاليًا هناك هيئات وسيطة خاصة بحماية البيئة تحت وصاية الوزارة مثل مركز تنمية الموارد البيولوجية، الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية ومؤسسات أخرى ذات

---

<sup>(1)</sup> فريد عبدة وإسماعيل منصورية، آليات حماية البيئة في الجزائر في ظل التنمية المستدامة، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، جامعة قلمة، 2016، ص 08.

<sup>(2)</sup> زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 120.

<sup>(3)</sup> KazuKatoyoheiHarachima, **Improving Environmental Governance in Asia** Synthesis of Nine country studies, united nations working papers, 2001, p 24.

<sup>(4)</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 74، ديسمبر، 2017.

طابع عمومي صناعي وتجاري، كالمركز الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والمعهد الوطني للتكوينات البيئية والمركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء...<sup>(1)</sup>

### الفرع الثاني: الإجراءات التشريعية

عملت الحكومات المتعاقبة في الجزائر على إصدار اللوائح والنصوص القانونية في مجال حماية البيئة، حيث حدد قانون البيئة في الجزائر ثلاث مجالات رئيسية تنطوي عليها حماية البيئة وهي:<sup>(2)</sup>

✓ المجال الأول خاص بحماية الطبيعة بصفة عامة، ويتضمن حماية الحيوانات والنباتات، والمحميات الطبيعية، والحضائر الوطنية.

✓ المجال الثاني ويتعلق بحماية أواسط الاستقبال وهي الهواء والمياه والبحر.

✓ المجال الثالث ويهتم بالحماية من المضار التي تحدثها النشاطات الاقتصادية المختلفة.

كما شهدت التشريعات البيئية في الجزائر تطوراً ملحوظاً منذ السبعينات نتيجة لقرارات المؤتمرات اللاحقة، من خلال زيادة القوانين البيئية، وإنشاء هيئات وتطبيق الغرامات بحق المخالفين، إلا أن ذلك لم ينعكس على دور الوزارة ومختلف الفاعلين من حيث الشراكة مع باقي الفاعلين الرسميين والغير رسميين، حيث يعتبر قطاع البيئة من أكثر القطاعات تداخلاً مع القطاعات الأخرى كوزارة السكن والعمران والمدينة وباقي القطاعات التي تُعنى بالأمن المجتمعي الشامل. لذا نجد المشرع الجزائري قد أوجد ترسانة من القوانين في مراحل لاحقة لحماية البيئة وتحقيقاً للتنمية المستدامة نذكر منها قانون 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والذي يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها من حيث إيجاد آليات ومؤسسات تسهر على وضع حد لاعقلاني لكل النفايات الناتجة عن عملية الإنتاج والاستغلال، ما تعزز كذلك هذا الإجراء بإنشاء شرطة خاصة بحماية البيئة، وتدعيم هذا القانون بقانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، والذي حدد التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم مستدامة<sup>(3)</sup>.

(1) بلخير نخلة، وعيسى معزوزي، البنى التحتية للحكومة البيئية كاتجاه لتحديث القطاع العام وتطوير الحوكمة، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج المحروقات، يومي 27-28 نوفمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2018، ص 09.

(2) أحمد لكحل، مفهوم البيئة ومكانتها في التشريعات الجزائرية، مجلة المفكر، عدد: 07، 2018، ص 237.

(3) الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم: 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، العدد: 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

- وقانون: 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية، عدد: 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص ص. 09-18.

يمكن القول أن القانونين المذكورين قد حددا تدخل الدولة في حماية البيئة والأوساط الطبيعية من المخلفات والنفايات، وضرورة إيجاد تسيير عقلاني لها، من أجل ترقية العمل البيئي المستدام، بالإضافة إلى قانون 03-10 المؤرخ في 30 جويلية 2003، وهو يعد إطاراً منظماً للعمل البيئي المستدام في الجزائر من كل أشكال التلوث والاعتداءات، كما نص على آليات الرقابة للمحافظة على جودة الموارد الطبيعية، إضافة إلى وضع معايير للإشراف الذاتي للأفراد والمؤسسات، وإدراج ذلك ضمن سياسات التعليم، ناهيك عن وضع إجراءات جمركية وأخرى جبائية، بخصوص جلب أجهزة ومعدات للاستخدام في عمليات الحد من التلوث<sup>(1)</sup>.

كما نجد القانون 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004، والمخصص لخلق الوسائل الضرورية لترقية الطاقات المتجددة في إطار برامج التنمية المستدامة، والذي ينص صراحة على الاستخدام الأمثل للطاقات المتجددة والبديلة والحد من التلوث، ومكافحة التغيرات المناخية وتأثيراتها، وتثمين مصادر الطاقة والحفاظ عليها<sup>(2)</sup>. ليأتي بعدها وفي إطار التعديل الدستوري، ضمن المادة 68، وبخاصة قانون 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، حيث تنص المادة المذكورة على أن للمواطن الحق في بيئة مستدامة، سليمة، بحيث تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة، ويحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة»، لذا يعد هذا القانون أساسياً في تحديد المسؤوليات والحقوق، من حيث زيادة الاهتمام بموضوع البيئة، وتأكيد الحق البيئي كأحد أهم حقوق الإنسان ودعمها في الوقت الراهن<sup>(3)</sup>.

من خلال ما سبق من عرض للقوانين والتشريعات بخصوص حماية البيئة يمكن القول أن السياسات العامة البيئية في الجزائر قد سايرت التطورات العالمية في مجال حماية البيئة، إلا أنها غير فعالة في إلزام الجميع بأهمية البيئة في الأمن المجتمعي والإنساني الشامل، إضافة إلى ضعف المؤسسات والتخطيط البيئي الإقليمي والمحلي، إضافة لضعف التعاون الدولي لحل المشكلات البيئية، خاصة ما تعلق بحماية المحميات الطبيعية والتلوث والتخلص من النفايات، كما تجدر الإشارة إلى ضعف الأداء الحكومي ممثلة في الهيئات المركزية كالوزارات والهيئات الوطنية، أو على المستوى المحلي كاللجان الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والمديريات الفرعية.

---

(1) الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم: 03-10 المؤرخ في 20 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، عدد: 43، الصادرة بتاريخ 20 يوليو، 2003، ص 03.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 04-09، المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد: 52، الصادرة بتاريخ 18 أوت 2004، ص 09.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 16-01 مؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية عدد: 14 الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016، ص 04.

فعلى الرغم من أن الحكومات المتعاقبة قد ساهمت بمجهوداتها المحدودة لحماية البيئة، إلا أنها تجابه جملة من التحديات يمكن إجمالها في:

- ضعف أداء الأجهزة الحكومية وباقي الهياكل المعنية بمراقبة وحماية البيئة.
- انعدام أجهزة التتبع والرقابة، وآليات متابعة البرامج المتعلقة بتحقيق الاستدامة البيئية والتنمية.
- بالرغم من وجود تشريعات وأجهزة ضمن وزارة البيئة كهيئة مركزية إلا أنها تتسم بعدم المرونة ومواكبة التغيرات البيئية والاجتماعية المحلية والعالمية.

#### خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تعد مسألة الأمن الموسع أو الشامل مسألة غاية في الأهمية نتيجة تشعب وتعقد الحياة الإنسانية فالتحديات والتهديدات البيئية، الفقر، الحروب وعدم الاستقرار السياسي، وندرة الموارد، والخوف من المستقبل ... إلخ كلها تمثل تهديدًا للأمن الإنساني بشكل عام، ويعد الأمن البيئي أحد الأعمدة المهمة في برامج التنمية المستدامة، ومما لا شك فيه أن الجزائر واحدة من الدول المعنية بالتهديدات البيئية التي تنهك الحكومات في اعتماد مقاربة ذات جدوى للحفاظ على البيئة من جهة، ومجابهة التهديدات والعوائق المتشابكة مؤسساتيا، وإجرائيًا من جهة ثانية، نظرًا لما تخلفه من آثار تهدد الاستقرار المجتمعي أو ما يطلق عليه بالأمن المجتمعي.

لذا فالجزائر أمام تحدي أساسي اليوم في وضع استراتيجية قائمة على سياسات بيئية، تتكامل مع باقي السياسات ضمن خطة الاستدامة الشاملة قابلة للتجسيد على أرض الواقع، حفاظًا على الغنى الطبيعي وتنوع الوسط البيئي، وتنمية المجتمعات بتلبية وتطوير حاجياتها والأجيال القادمة ضمن بيئة صحية آمنة وسليمة.

#### استنتاجات ومقترحات:

- الأمن البيئي هو عصب الاستدامة، بالتساند مع الأمن المجتمعي والأمن الإنساني المستدام.
- الأمن المجتمعي ضرورة ملحة للحفاظ على التجانس الاجتماعي وعلى البيئة والصحة ومحاربة الفقر أساس بناء التوافق الاجتماعي، ضمن إطار مؤسساتي فعال وحكامة جيدة.
- يمكن اعتبار البيئة أهم دعائم التنمية المستدامة، لذا وجب الحفاظ عليها واستدامة مقوماتها وحماية مواردها ضمانًا لتنمية مستدامة من جهة، وحفاظًا لحق الأجيال اللاحقة.
- يمثل الأمن البيئي صمام أمان للأمن المجتمعي، لذا وجب تدعيمه بالتشريعات اللازمة في إطار إستراتيجية بيئية من شأنها تحقيق الأمن والرخاء والاستقرار للدولة في إطار الحكم الجيد.

- تحقيق الأمن البيئي المستدام في الجزائر يقتضي حكمة بيئية من شأنها، أن تدعم مستقبل الأجيال القادمة.

- الحوكمة البيئية المستدامة آلية جيدة لتحقيق جودة مخرجات السياسات البيئية في الجزائر، لذا وجب بناء منظومة توافق وإجماع حول السياسات العامة البيئية بالتكامل مع باقي القطاعات في الدولة.

- ضرورة الحفاظ على مقدرات الدولة، بتعزيز الثقة في السياسات القطاعية خاصة البيئية منها كونها صمام أمان لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتكاملة.

- ضرورة بناء قدرات الفواعل الغير رسمية من غير الدولة لدعم الجهود في مجال حماية البيئة والعمل على تطبيق القوانين.

- رفع مستوى الوعي المجتمعي حول القضايا البيئية المصيرية كونها مسؤولية جماعية بتشجيع العمل الجماعي.

- خلق مراكز بحث، وأخرى لإدارة الأزمات البيئية المختلفة لاستقصاء أسباب التدهور البيئي في الجزائر والعمل على معالجة المخاطر والتهديدات واستباقها والتعجيل بمحاربتها.

### قائمة المصادر والمراجع:

#### أولا المصادر

1- القرآن الكريم.

2- المعاجم والقواميس:

1- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، المجلد1، القاهرة: دار الحديث، 2008.

2- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، المجلد1، ط:4، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004.

#### 2-القوانين:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 74، ديسمبر، 2017.

2. الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم: 01-19 المؤرخ في 12

ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، العدد: 77، الصادرة بتاريخ 15

ديسمبر 2001.

3. - وقانون: 01- 20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية، عدد: 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
4. الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم: 03- 10 المؤرخ في 20 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، عدد: 43، الصادرة بتاريخ 20 يوليو، 2003.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 04- 09، المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد: 52، الصادرة بتاريخ 18 أوت 2004.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 16- 01 مؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية عدد: 14 الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016.

#### ثانيا: المراجع:

##### 1- الكتب:

- 2- أحمد ملحة، الرهانات البيئية في الجزائر، الجزائر: مطبعة النجاح، 2000.
- 3- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
- 4- عامر محمود طرف، إرهاب التلوث والنظام العالمي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، 2002.
- 5- عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، ط1، الجزائر: دار الخلدونية، 2010.
- 6- علي مخلف، الإدارة البيئية والحماية الإدارية البيئية، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.
- 7- غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، الأردن: دار الحامد للطباعة والنشر، 2015.

##### 2- المقالات العلمية:

1. أحمد لكحل، مفهوم البيئة ومكانتها في التشريعات الجزائرية، مجلة المفكر، عدد: 07، 2018.
2. أسماء سلامي، الإعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة: الواقع والمأمول، مجلة دراسات وأبحاث، عدد: 25 ديسمبر 2016.
3. توفيق بوسقي، مدرسة كوينهاغن: نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، مجلة دراسات إستراتيجية، عدد مارس 2019.

4. خرموش اسماهن، الأمن المجتمعي مدخل لبناء الأمن الإنساني، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز العربي الديمقراطي ألمانيا، عدد:04 جوان، 2018 .
5. زرواط فاطمة الزهراء وجهاد بن عثمان، التقييم الاقتصادي للتلوث البيئي وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، عدد: 04، 07، 2014.
6. سليم قسوم، الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن جواب المناظرات في الدراسات الأمنية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد: 39- 40، 2013.
7. غربي عزوز وسارة عجرود، الحوكمة البيئية، مقارنة مفاهيمية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد:13، جويلية 2018.
8. فرحات غول، أثر الاهتمام بالبيئة والعمل بالموصفات العالمية للبيئة (iso14000) على تنافسية المؤسسات، مجلة جديد الاقتصاد، ع: 02 ديسمبر 2007.
9. منى طواهرية، نحو مقارنة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد: 11 جويلية 2017.
10. مني وردة، دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد: 24 جوان 2017.

### 3- الرسائل والمذكرات الجامعية:

- 1- العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2010 - 2011.
- 2- محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة دكتوراه تخصص علم الإجرام وعلم العقاب، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- 3- أسماء رزاق، آليات تمويل سياسة حماية البيئة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007 – 2008.
- 4- بوسطيلة سمرة، الأمن البيئي : مقارنة الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في الدراسات الاستراتيجية والأمنية، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012- 2013.
- 5- جعفري مفيدة، البيئة والأمن، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2013-2014.

- 6- خديجة ناصري، مظاهر الهندسة المؤسسية للحوكمة البيئية العالمية، رسالة ماجستير، تخصص: إدارة دولية، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012.
- 7- خلادي سمية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجماعات المحلية بالجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012-2013.

#### 4- التقارير:

- 1- تقرير التنمية الإنسانية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 1994، في تقرير منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم، 2010.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الديوان الوطني للإحصاء، تقرير عن الجزائر في أرقام، 2004.
- 4- مبادئ الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، المؤرخ في 21 أكتوبر 1986، منظمة الوحدة الإفريقية.
- 5- المدخلات العلمية:

- 01- كمال محمد منصوري وجودي محمد رمزي، المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07-08 أبريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.
- 02- فريد عبدة وإسماعيل مناصرية، آليات حماية البيئة في الجزائر في ظل التنمية المستدامة، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، جامعة قلمة، 2016.
- 03- بلخير نخلة، وعيسى معزوزي، البنى التحتية للحوكمة البيئية كاتجاه لتحديث القطاع العام وتطوير الحوكمة، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج المحروقات، يومي 27-28 نوفمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2018.
- 5- المواقع الإلكترونية:

- 1- محند برقوق، النظريات الأمنية والتهديدات في منطقة الساحل: تحولات مفهوم



● باللغة الأجنبية

1. Barry Buzan, **OledWoever and jaap the wilde security**, a new framework for analysis, 2011.
2. Jhon, Barnett, **The meaning of environmental security : ecological politics and policy in the new security era**, USA : Zed Books, 2001.
3. Simon, Dalby, environmental security, Security Studies, 1st ed, USA; Rutledge, 2008.
4. Cf.e.g. T.F. Homer-Dixon, **On the threshold : Environmental changes as Causes of Acute Conflict in: International Security**, Vol. 16, No.2(fall 1991).
5. Cf. GA Res. 38/161 (19 December 1983) 'process of preparation of the Environmental perspective to the year 2000 and Beyond'.
6. Mahboub Elhaq, **United Nations Human report**, Development report, UNDP,1994.
7. Jessica, Tuchman Mathews, Redefining Security 1989, **Foreign affairs**.
8. Mostefa Khaiati, **Démographie et population**, Alger : OPU, 1996.
9. KazuKatoyoheiHarachima, **Improving Environmental Governance in Asia** Synthesis of Nine country studies, united nations working papers, 2001.